

أوروبا والجرح القديم

حسين بن حيدر*

كانت سلطة رجال الدين في أوروبا الوسيطة بنية حضارية كاملة صهرت السياسة، والاقتصاد، والمعرفة، والقضاء، والخيال الجمعي، معًا، متغلغلة ومستحوذة. كان رجل الدين في أوربا الوسيطة قاضيًا، ومشرّعًا، ومالك أراضٍ، ومفسرًا للكون، ووسيطًا حصريًا بين الإنسان والخلاص الأبدي. لذلك فإن تفسير الغلو الصليبي الكنسي، وما صاحبه من تكفير، ومحارق، ومحاكم تفتيش، لا يمكن اختزاله في عامل واحد، لأن الظاهرة وُلدت من تراكب طويل بين الخوف، والسلطة، والمصلحة، والذاكرة التاريخية، والبنية النفسية للمجتمع الأوروبي نفسه.

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية دخلت أوروبا في فراغ سياسي هائل؛ السلطة المركزية انهارت، والمدن تفككت، والإقطاعيات تقاتلت،

* باحث في الشريعة والفلسفة والأنثروبولوجيا

والقبائل الجرمانية والسلافية والنوردية أعادت تشكيل القارة وسط فوضى ممتدة. في هذا الخراب كانت الكنيسة المؤسسة الوحيدة التي بقيت متماسكة تنظيميًا، وتعليميًا، وإداريًا، فالتقطت الوظائف التي فقدتها الدولة الرومانية القديمة. وشيئًا فشيئًا تحولت الكنيسة من سلطة روحية إلى بديل حضاري للدولة نفسها. فصار الأسقف حاكمًا، والبابا صار لاعبًا سياسيًا يتدخل في مصائر الممالك، والكهنوت تحول إلى طبقة فوق المجتمع.

هذا التحول ولّد شعورًا متضخمًا بالاصطفاء الروحي والسلطة المقدسة؛ فالمؤسسة التي ترى نفسها الحارسة الحصرية للحقيقة الإلهية تميل بطبيعتها إلى النظر إلى كثير من الخلافات العقدية والفكرية بوصفها تهديدًا يتجاوز مجرد الرأي المجرد، لأنها تتصل ـ في تصورها ـ بحفظ الإيمان العام ووحدة الجماعة الدينية. ومن هذا المنطلق تشكل داخل الوعي الكنسي مفهوم الجسد المسيحي، أي تصور أوروبا باعتبارها كيانًا روحيًا واحدًا، إذا تسرب إليه الانقسام أو التفكك العقدي أصابه الوهن والاضطراب.

ولهذا كانت الآراء الحرة تُفهم باعتبارها شروخًا قد تمتد آثارها إلى البنية الدينية، والاجتماعية، والسياسية كلها. ومن حق أي منظومة عقدية أن تميز بين ما تراه منسجمًا مع أصولها وما تراه خروجًا عليها، غير أن الأزمة بدأت حين توسعت

بعض المؤسسات الكنسية في تحويل طيف واسع من الخلافات الفكرية واللاهوتية إلى أخطار وجودية تستدعي الإقصاء، والعقاب، العنيف، حتى غدا الحفاظ على وحدة الجسد المسيحي مبررًا لتبرير القسوة ذاتها بوصفها نوعًا من الحراسة المقدسة.

في هذا المناخ أصبح التشدد يُقرأ أحيانًا باعتباره يقظة إيمانية، بينما قد تُفسَّر الرحمة أو التسامح على أنها تهاون يفتح الباب لتفكك الجماعة واضطراب النظام الديني العام. ومع امتزاج المقدس بالسلطة السياسية، اتسعت مساحة الخوف من الاختلاف، وتحول الدفاع عن العقيدة في بعض المراحل من مجال الجدل الفكري واللاهوتي إلى مجال الصراع على بقاء النظام نفسه.

أما مسألة اصطدام المسيحية بالمجتمعات الوثنية فهي من الجذور العميقة التي لا ينتبه إليها كثيرون. فقد تشكل الوعي الكنسي الأوروبي داخل واقع شديد الاضطراب والتنوع؛ فالمسيحية دخلت عالمًا متشابكًا من الوثنيات المحلية القديمة، والأساطير الجرمانية، والسلافية، والنوردية، والعادات القبلية المتجذرة، ثم ازدادت الصورة تعقيدًا مع موجات الهجرات الجرمانية القادمة من الشرق والشمال، والتي حمل بعضها وثنيات محاربة، بينما دخل بعضها الآخر في المسيحية بصيغ غير كاثوليكية، لا سيما الآريوسية التي انتشرت بين

عدد من القبائل الجرمانية كالقوط والوندال وغيرهم. ولهذا لم يكن الصراع داخل أوروبا المبكرة مجرد مواجهة بين المسيحية والوثنية، وإنما كان أيضًا صراعًا على من يملك تعريف المسيحية الصحيحة نفسها، ومن يملك حق تمثيل النظام الديني والسياسي الجديد للقارة. ولأن الكنيسة عاشت قرونًا وهي تشعر أنها أقلية محاصرة داخل الإمبراطورية الرومانية، فقد تشكل لديها وعي دفاعي حاد يقوم على فكرة المعركة المستمرة ضد قوى الظلام. ثم لما أصبحت صاحبة السلطة انقلب هذا الخوف التاريخي إلى نزعة هجومية شرسة. من كانوا مضطهدين بالأمس صاروا مضطهِدين اليوم، وأحيانًا بصورة أقسى من جلاديهم السابقين، لأن الذاكرة الجريحة حين تمتلك القوة تميل إلى تحويل الخوف القديم إلى مشروع سيطرة مطلقة.

لهذا ظهر هوس دائم بفكرة التطهير. أي بقايا وثنية، أي فلسفة جديدة، أي قراءة مختلفة للنصوص، أي ميل للتأويل، أي نزعة عقلية مستقلة، كلها كانت تُعامل كعلامات على تسلل الشيطان إلى المجتمع. لم يكن الأمر متعلقًا بالعقيدة وحدها، وإنما بعقلية حصار تخشى أن ينهار البناء كله إذا تُرك باب الاختلاف مفتوحًا. الإنسان الذي يتصور العالم ساحة صراع دائم بين الله والشيطان قد

يرى القسوة نوعًا من العبادة، ويشعر أن الحرق والتعذيب حماية للمجتمع لا جريمة ضده.

ثم إن أوروبا الوسيطة كانت تعيش تحت ضغط نفسي مرعب؛ المجاعات، والأوبئة، والموت الأسود، والحروب المتكررة، وانخفاض متوسط الأعمار، والخوف المستمر من الجحيم والعقاب الإلهي. في المجتمعات المذعورة يبحث الناس عن يقين صارم يمنحهم شعورًا بالأمان. لهذا انتشرت صورة الله المنتقم، والجحيم الأبدي، والشياطين التي تراقب البشر في كل لحظة. التعصب في مثل هذا المناخ يتحول إلى طمأنة للنفس؛ كلما ازداد الإنسان قسوة على المنحرفين شعر داخليًا أنه أقرب إلى النجاة. المحارق لم تكن دائمًا مجرد عقوبات، وإنما كانت أيضًا طقوسًا جماعية لتفريغ الرعب الداخلي، وكأن المجتمع يحاول التخلص من خوفه عبر التضحية بالمختلف.

ومن الزاوية الأنثروبولوجية تبدو محاكم التفتيش والإعدامات العلنية أقرب إلى طقوس تطهير جماعي تعوض المجتمع عن عجزه أمام الطبيعة والموت والمرض. الإنسان الأوروبي آنذاك كان محدود القدرة على تفسير العالم أو التحكم فيه؛ لا طب متطور، ولا علم تجريبي ناضج، ولا وسائل حقيقية لمقاومة الكوارث. في مثل هذا العجز تصبح الطقوس العقابية وسيلة لإيهام

الجماعة بأنها استعادت السيطرة على الفوضى. المختلف، الساحرة، الفيلسوف، الزاهد الناقد، المصلح الديني، جميعهم تحولوا إلى أكباش فداء تُحمَّل عليهم مخاوف المجتمع وخطاياه، ثم يُتخلَّص منهم بطريقة احتفالية تعيد للجماعة شعورها بالتماسك.

سياسيًا، كانت البابوية تخوض صراعًا ضخمًا مع الملوك والأباطرة حول السيادة على أوروبا. صراع التعيينات الشهير بين البابا والإمبراطور كشف بوضوح أن المسألة لم تكن دينية صرفة، وإنما صراعًا على من يملك حق تعيين الأساقفة والتحكم في الشرعية السياسية للقارة.

لذلك استخدمت الكنيسة الحرمان الكنسي والتكفير كسلاح سياسي مرعب؛ حين يُعلن البابا أن ملكًا ما مطرود من الكنيسة فإن شرعيته تهتز، وقد يتحول رعاياه أنفسهم إلى خصوم له. فالتكفير كان أداة جيوسياسية كاملة.

ولا جرم أن القمع ما كان عشوائيًا أو انفعاليًا، بل كان ممنهجًا، ومقننًا، ومؤسساتيًا. فمحاكم التفتيش كانت جهازًا قضائيًا واستخباراتيًا منظمًا لحماية وحدة العالم المسيحي ومنع أي انشقاق يهدد البنية السياسية والدينية للقارة، لا سيما خلال فترات الحروب الصليبية والصراعات الكبرى. لذلك صار التحقيق في الضمائر ومراقبة الأفكار جزءًا من إدارة الدولة نفسها.

اقتصاديًا، كانت الكنيسة من أكبر ملاك الأراضي في أوروبا، وكانت تجمع العشور، وتبيع صكوك الغفران، وتحتكر الثروة الزراعية، وتعيش على بنية مالية ضخمة جدًا. كثير من رجال الدين الكبار عاشوا حياة مترفة بعيدة عن صورة الزهد المسيحي الأولى. لذلك فإن عددًا من الحركات التي تعرضت للقمع حملت، إلى جانب خطرها العقائدي، خطرًا اقتصاديًا مباشرًا؛ لأنها هاجمت فساد الكنيسة وثرواتها، وطالبت بالعودة إلى الفقر والتقشف، فتجارة المناصب الكنسية نفسها تحولت إلى باب واسع للفساد، حتى صار المنصب الديني يُشترى ويباع أحيانًا كما تُباع الامتيازات السياسية.

المعرفة بدورها كانت محتكرة بصورة شبه كاملة. القراءة والكتابة تكاد تكون حكرًا على الإكليروس، والكتاب المقدس يُقرأ باللاتينية التي لا يفهمها معظم الناس، والتعليم محصور داخل المؤسسات الكنسية. لهذا كانت السيطرة على العقول جزءًا أساسيًا من قوة الكنيسة. أي محاولة لتفسير الكون أو الطبيعة خارج الإطار الكنسي كانت تُتهم بالسحر، أو الهرطقة، أو التمرد على النظام الإلهي. الخوف الحقيقي لم يكن من الفلسفة والعلم في ذاتهما، وإنما من فقدان السيطرة على العقول.

أحرى بالإنسان أن ينتبه إلى أن الكارثة لم تكن ناتجة عن التدين وحده، وإنما عن امتزاج المقدس بالسلطة المطلقة دون رادع أخلاقي أو معرفي أو مؤسساتي. حين تتحول المؤسسة الدينية إلى دولة وإمبراطورية مالية وجهاز أمني ومحتكر للخلاص معًا، يصبح الاعتراض على الحاكم اعتراضًا على الله نفسه، ويتحول الخوف إلى عقيدة يومية.

إن كثيرًا من ملامح أوروبا الحديثة، من العلمنة الصارمة، إلى التمرد على الكنيسة، إلى تقديس العقل، إلى الحساسية العنيفة تجاه أي سلطة دينية، لا يمكن فهمها فهمًا عميقًا دون استحضار تلك القرون الطويلة التي عاش فيها الإنسان الأوروبي تحت ثقل القمع الكنسي ومحاكم التفتيش والخوف من الهرطقة والعقاب المقدس. فأوروبا الحديثة لم تتشكل عبر انتقال فلسفي هادئ من الإيمان إلى العقل، وإنما خرجت من صدمة حضارية طويلة، تراكم فيها الرعب والاحتكار والوصاية حتى انفجر التمرد على البنية القديمة كلها دفعة واحدة.

لا سيما أن التجربة الأوروبية الوسيطة تكشف قاعدة بشرية تتكرر كثيرًا؛ فالسلطة حين تدّعي احتكار الحقيقة المطلقة، وتجمع بين القداسة، والقوة، والثروة، والخوف، تميل إلى إنتاج التنطع بصورة تكاد تكون حتمية. والإنسان

عندما يظن أنه يحكم باسم الله قد يفقد القدرة على رؤية البشر أصلًا، ويتحول المختلف في نظره من إنسان إلى خطر يجب إزالته حفاظًا على العالم كما يتخيله.

*

ومع دخول أوروبا القرن التاسع عشر بدأت هذه التحولات تتخذ صورة أكثر تعقيدًا وعمقًا؛ إذ التقت أفكار الأنوار بالثورة الصناعية، وتحوّل التمرد الفلسفي على السلطة الكنسية إلى بنية حضارية كاملة أعادت صياغة الإنسان، والدولة، والعالم. ففي هذه المرحلة جرت علمنة عدد كبير من المفاهيم التي كانت تؤدي سابقًا وظائف دينية؛ فالخلاص ما عاد يُنتظر في السماء بقدر ما صار يُربط بالتقدم المادي، والتاريخ صار يُقرأ باعتباره مسارًا تصاعديًا حتميًا تقوده الحضارة الأوروبية الحديثة.

وفي ظل صعود البرجوازية الصناعية والدول القومية الجديدة، بدأت أوروبا تنقل كثيرًا من يقينياتها القديمة إلى قوالب حديثة؛ فحلّ التقدم محل الخلاص الأخروي، وأخذت الأمة، والعِرق، والعلم أحيانًا، موقع المقدسات الجديدة. ثم جاءت الداروينية الاجتماعية لتمنح التفوق العرقي والطبقي غطاءً علميًا بديلاً عن الغطاء اللاهوتي القديم، فتشكلت قناعة أوروبية متزايدة ترى أن

من حق القارة المتفوقة صناعيًا وحضاريًا أن تقود العالم، وأن تعيد تشكيل الشعوب الأخرى وفق نموذجها الخاص.

ومن هذا المناخ خرج الاستعمار الحديث أكثر من كونه مجرد توسع عسكري أو اقتصادي؛ إذ تحول تدريجيًا إلى رسالة حضارية تدّعي احتكار التمدين والتقدم، مستعيدة ـ بصورة جديدة ـ بعض البنى النفسية القديمة القائمة على الشعور بالمركزية وامتلاك الحقيقة. غير أن أدوات المرحلة بعد أن كانت محاكم التفتيش والحرمان الكنسي، صارت المصنع، والجامعة، والجيش، والمختبر، ورأس المال الصناعي.

هذا التراكم الصناعي والرأسمالي، مصحوبًا بتأليه الأمة، والعِرق، والقوة، خلال القرن التاسع عشر، راكم داخل أوروبا طاقة تنافس وعدوان هائلة، حتى بدا كأن القارة التي حاولت الهروب من حروبها الدينية القديمة كانت تقترب، بصيغة جديدة، من انفجار أعنف وأشمل، وهو ما تجلى لاحقًا في الحروب العالمية التي مزقت أوروبا والعالم معًا.

كانت أوروبا الوسيطة تعيش بنية حضارية كاملة تشكلت من امتزاج السلطة الدينية بالخوف الجماعي، ومن تحالف المقدس مع السياسة، والثروة، والقوة العسكرية، والمعرفة المحتكرة. لذلك فإن آثار تلك المرحلة تسربت إلى أعماق

النفس الأوروبية، ثم أعادت تشكيل الحداثة، والاستعمار، والحروب العالمية، والنظام الدولي الحديث نفسه. إن كثيرًا من ملامح العالم المعاصر لا يمكن فهمها دون فهم تلك القرون الطويلة التي تربى فيها الإنسان الأوروبي داخل الخوف من الهرطقة، والخوف من الجحيم، والخوف من التفكير خارج الإطار الكنسي.

لقد عاش الإنسان الأوروبي الوسيط داخل رقابة ثقيلة تكاد تخترق الضمير نفسه. وكان المطلوب، مع طاعة الكنيسة ظاهريًا، إخضاع الداخل الإنساني أيضًا: نواياه، وشكوكه، وتأويلاته، وحتى خواطره أحيانًا. لهذا لم تنتج تلك البيئة طاعة حقيقية، وإنما أنتجت حالة نفسية معقدة من الفصام الاجتماعي والنفاق القسري. الإنسان صار يتعلم كيف يخفي أفكاره الحقيقية كي ينجو. الكلمات لم تعد تعبر دائمًا عما في النفوس، لأن الخطأ قد يقود إلى السجن، أو التعذيب، أو الحرق العلني، حتى تحول الكذب الاجتماعي مع الزمن إلى مهارة بقاء.

محاكم التفتيش ضربت الثقة الإنسانية نفسها. الوشاية بالجار أو القريب أو الصديق تحولت إلى وسيلة للنجاة أو التقرب من السلطة الدينية. المجتمع الذي يخاف أفراده من بعضهم لا يستطيع إنتاج طمأنينة داخلية صحية. ولهذا

تشكل داخل أوروبا جرح نفسي عميق جعل الإنسان الأوروبي ينظر بريبة إلى أي سلطة تدّعي احتكار الحقيقة المطلقة. إن جزءًا مهمًا من الحساسية الأوروبية الحديثة تجاه الاستبداد الديني يعود إلى هذه التجربة الثقيلة؛ فالأوروبي لم يعد يخشى الإلحاد بقدر ما يخشى عودة المؤسسة التي تراقب الضمير باسم الله.

هذه التجربة صنعت ما يمكن تسميته الرهاب الأوروبي من المقدس السلطوي. ولهذا يبدو التدين الأوروبي الحديث ـ في كثير من صوره ـ فرديًا، وهادئًا، ومنفصلًا عن التنظيمات الصلبة. حتى كثير من المتدينين في أوروبا يمارسون إيمانهم باعتباره علاقة شخصية لا مشروعًا جماعيًا للحكم والسيطرة. فالذاكرة الحضارية لم تنسَ بسهولة صورة الكنيسة التي كانت تحرق الناس باسم الخلاص.

ومن هذا الاحتقان الطويل بدأت الحداثة الأوروبية تتشكل، فالحداثة كانت انفجارًا نفسيًا وفلسفيًا ضد قرون من الوصاية، وعصر النهضة أعاد الاعتبار للإنسان بعد أن ظل طويلًا يشعر بصغره، وخطيئته، وعجزه، أمام المؤسسة الدينية، فالفن عاد يحتفي بالجسد، والحياة، والطبيعة، والفلسفة بدأت تعيد الثقة بالعقل البشري، ثم جاءت حركة التغيير/ الإصلاح الديني لتحطم احتكار الكنيسة للنصوص والمعرفة الروحية.

لاحقًا جاء عصر الأنوار ليحوّل العقل إلى المرجعية العليا؛ فالفلسفة الحديثة كانت مشروع تحرير طويل من الخوف التاريخي وما كانت مجرد تأملات تجريدية، والأوروبي ما عاد يريد أن يتلقى الحقيقة من سلطة مقدسة مغلقة، وإنما أراد إخضاع كل شيء للنقد، والتجربة، والفحص، فنجد أن ديكارت بدأ بالشك المنهجي، وفولتير هاجم التعصب الكنسي بضراوة، وروسو أعاد التفكير في المجتمع والسيادة، وكانط جعل العقل معيارًا للاستقلال الإنساني. ولهذا فإن الدولة الحديثة الأوروبية وُلدت كرد فعل على الحروب الدينية أكثر من كونها ثمرة هدوء فلسفي. حرب الثلاثين عامًا مثلًا كانت من أكثر الكوارث دموية في أوروبا، حتى بدا للقارة أن استمرار امتلاك الدين للسلطة السياسية يعني استمرار المجازر إلى ما لا نهاية؛ عندها بدأ الأوروبيون يميلون إلى فكرة الدولة العلمانية التي تحتكر العنف السياسي وتمنع الطوائف الدينية من تحويل الاختلاف العقدي إلى حرب أهلية دائمة.

لكن الحداثة حملت تناقضًا عميقًا منذ البداية؛ فأوروبا التي ثارت على احتكار الكنيسة للحقيقة واصلت صناعة المطلقات في صور أخرى؛ فتحولت فكرة الشعب المختار إلى الأمة المتفوقة، والخلاص الديني إلى الخلاص الحضاري، والرسالة التبشيرية إلى رسالة تمدينية. والحاصل أن الإنسان الأوروبي الخارج

من سلطة الكنيسة حمل معه كثيرًا من البنية النفسية القديمة، وأعاد توجيهها نحو أهداف جديدة، بعيدًا عن صورة الإنسان الذي يتحرر من ماضيه دفعة واحدة ويغدو كائنًا متوازنًا تمامًا.

ولهذا فإن الاستعمار الأوروبي ما كان مجرد مشروع اقتصادي لنهب الذهب والموارد، رغم أن النهب كان عنصرًا مركزيًا فيه، وإنما كان أيضًا استمرارًا متحوّلًا لعقلية الهيمنة القديمة؛ فأوروبا بدأت ترى نفسها مركز العالم وصاحبة الحق الطبيعي في إعادة تشكيل الشعوب الأخرى، ورسالة الرجل الأبيض الأشقر لم تكن بعيدة كثيرًا عن منطق إنقاذ الأرواح الضالة في القرون السابقة، غير أن الفرق أن الخطاب تغير؛ فبدل الحديث عن تخليص الناس من الكفر صار الحديث عن تخليصهم من التخلف والبدائية.

إن الدول الأوروبية التي مارست أقسى صور التعصب الديني داخليًا كانت غالبًا هي نفسها التي قادت مشاريع الاستعمار الكبرى؛ فإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وبريطانيا، حملت معها شعورًا حضاريًا متضخمًا بالتفوق، ونظرت إلى الشعوب المستعمَرة بوصفها مادة بشرية تحتاج إلى إعادة تشكيل بالقوة، عوضًا عن النظر إليها كشعوب متساوية. وهكذا اندمج التنصير والتعليم وإعادة

رسم الخرائط ونهب الثروات داخل مشروع واحد يرى أن أوروبا تمثل النموذج الأعلى للإنسان الذي يحق له قيادة العالم.

ولا جرم أن كثيرًا من الأساليب التي استخدمت في المستعمرات كانت امتدادًا نفسيًا، وسياسيًا، لخبرات أوروبية سابقة في القمع، والتطهير، والإقصاء. فالقارة التي تعلمت طويلًا مطاردة الزنادقة بدأت تطارد المتوحشين والبدائيين خارج حدودها. والطاقة العدوانية التي كانت تُصرف في الداخل الأوروبي تحولت تدريجيًا نحو الخارج بعد أن بدأت القوانين الحديثة تضبط العنف الداخلي.

هذا الإرث خلق جرحًا عالميًا ما تزال آثاره حاضرة حتى اليوم. فكثير من شعوب آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، تنظر بريبة إلى الخطاب الغربي حول حقوق الإنسان والديمقراطية، لأن ذاكرتها التاريخية ما تزال تتذكر أن القوى نفسها التي تتحدث عن الحرية هي التي احتلت بلادها، ونهبت ثرواتها، وقتلت أبناءها، باسم الحضارة. ولهذا فإن العلاقة بين الغرب والعالم غير الغربي تحمل حتى اليوم توترًا عميقًا لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى تلك القرون.

ثم جاءت القوميات الأوروبية الحديثة لتعيد إنتاج المطلقات بصورة أكثر انفجارًا. فبعد تراجع الحروب الدينية بدأت الأمة، والعِرق، والدولة، تتحول إلى مقدسات جديدة. وأوروبا التي ظنت أنها تحررت من التعصب عادت لتصنع تعصبات أخرى أشد فتكًا، مدعومة بالعلم والصناعة والتقنية الحديثة. والنازية والفاشية خرجتا من تاريخ طويل تعود فيه الأوروبي على تقسيم البشر إلى مراتب، وعلى تبرير العنف باسم رسالة كبرى.

والحربان العالميتان كشفتا الوجه المظلم للحداثة الأوروبية، فالعقل العلمي الذي حرر الإنسان من كثير من القيود القديمة تحول أيضًا إلى أداة دمار هائلة، ومعسكرات الإبادة، والأسلحة الكيميائية، والقصف الشامل، والتطهير العرقي، كلها أثبتت أن الإنسان الحديث قادر على إنتاج جحيم صناعي يفوق كثيرًا همجية العصور القديمة، وأوروبا التي اتهمت الكنيسة طويلًا بصناعة الرعب اكتشفت أن العقل حين ينفصل عن الأخلاق قد يصبح أكثر برودة وقسوة من أي تعصب ديني.

في تلك اللحظة بدأت البشرية تشعر بأنها تقف على حافة الانتحار الجماعي، فمن هذا الرعب خرجت فكرة بناء نظام دولي جديد يقيّد الدول الكبرى، ويمنع انفجار العالم مرة أخرى. فكانت عصبة الأمم المحاولة الأولى، ثم

جاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مثل محاولة لصناعة قانون عالمي يمنع تكرار الكارثة. فكرة حقوق الإنسان العالمية، ومنع الحروب العدوانية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كلها خرجت من صدمة حضارية عميقة عاشها العالم بعد قرون من الحروب الدينية، ثم القومية، ثم الإمبريالية.

ومن زاوية رمزية يمكن قراءة الأمم المتحدة باعتبارها محاولة لتقييد الوحش الأوروبي الذي انفجر مرتين وكاد يلتهم العالم كله. لأن أوروبا التي صنعت جزءًا كبيرًا من الحروب الحديثة حاولت أخيرًا أن تضع قيودًا قانونية وأخلاقية على نفسها وعلى غيرها. ولهذا فإن النظام الدولي الحديث يحمل في داخله اعترافًا ضمنيًا بفشل التاريخ الأوروبي السابق، حتى لو لم يُصرَّح بذلك دائمًا.

لكن الجرح لم يختفِ؛ فالإنسان الأوروبي الحديث ما يزال يحمل حساسية عميقة تجاه الخطابات المطلقة، سواء كانت دينية، أو قومية، أو أيديولوجية. ولهذا ظهرت تيارات فلسفية متعددة راحت تعيد مساءلة السرديات الكبرى، وتشكك في ادعاءات الحقيقة الشاملة، من العدمية وبعض النزعات الوجودية، إلى ما بعد الحداثة والتفكيكية. فالإنسان الذي شهد كيف يمكن للمطلقات الفكرية حين تمتزج بالسلطة أن تتحول إلى أدوات إقصاء وعنف،

أصبح أكثر ريبة تجاه كل يقين يسعى إلى احتكار تفسير العالم والإنسان والتاريخ.

ولهذا فإن عبارة (نيتشه) الشهيرة عن موت الإله ما كانت إعلان إلحاد ساذج كما يُفهم أحيانًا، وإنما كانت تعبيرًا عن قتل صورة الإله الكُنسي الذي خنق أوروبا قرونًا، فأوروبا الحديثة لم تكن تحتفل دائمًا بغياب الميتافيزيقا، وإنما كانت تحاول الهروب من ذاكرة دينية موجعة ارتبط فيها المقدس بالقمع، والعقاب، والمراقبة.

أحرى بالمتأمل أن يرى الحداثة الأوروبية رحلة طويلة من الجرح والخوف والتمرد وإعادة تشكيل الإنسان والعالم، تتجاوز الصورة المبسطة لانتصار العقل على الجهل. ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لقلت إن أخطر ما وقع فيه الإنسان الأوروبي ظنُّه أنه تحرر من الوثن، فيما كان ينقل القداسة من الكنيسة إلى الأمة، ومن اللاهوت إلى العِرق، ومن رجال الدين إلى الدولة، ومن الخلاص الأخروي إلى التقدم المادي.

ولا سيما أن التجربة الأوروبية تكشف حقيقة شديدة القسوة؛ فالإنسان حين يهرب من الاستبداد دون أن يعالج جذوره العميقة قد يعيد إنتاجه بأسماء جديدة أكثر لمعانًا وتعقيدًا. ولذلك فإن تاريخ أوروبا من محاكم التفتيش إلى

الأمم المتحدة ليس مجرد انتقال من الظلام إلى النور كما تصفه السرديات المدرسية المبسطة، وإنما هو مسار متعرج مليء بالجراح والتحولات والارتدادات، وما يزال العالم كله يعيش داخل آثاره حتى اليوم.

*

ولكن كيف تشكلت أوروبا الحديثة؟ بل كيف استطاعت هذه القارة الصغيرة، الخارجة من قرون الحروب الدينية والتمزق الداخلي، أن تفرض هيمنتها على حضارات أقدم منها وأكثر رسوخًا عدديًا وروحيًا؟

لم تكن أوروبا الحديثة قادرة على فرض هيمنتها العالمية لمجرد امتلاكها السلاح، أو السفن، أو التفوق الصناعي، لأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لصناعة إمبراطوريات طويلة العمر. إن الاستعمار الأوروبي لم يكن حدثًا منفصلًا عن التاريخ الداخلي للقارة، وإنما كان الامتداد الخارجي لتحولات نفسية وسياسية ومعرفية عميقة بدأت منذ العصور الوسطى، ثم نضجت عبر الحروب الدينية، والثورات الفكرية، والعلمنة، وصعود الدولة المركزية الحديثة. أوروبا لم تخرج إلى العالم بوصفها مجرد قوة غازية، وإنما خرجت بعد أن أعادت تشكيل ذاتها داخليًا عبر قرون من الصراع، والعنف، والتنظيم، وإعادة بناء السلطة.

وهذا يجعلنا نتساءل كيف استطاعت أوروبا أن تنتج هذه الآلة الحضارية الهائلة القادرة على إخضاع العالم؟ لأن الاقتصار على تفسير السقوط بضعف الشعوب المستعمَرة يختزل التاريخ اختزالًا ساذجًا، ويحوّل الحضارات الأخرى إلى مجرد كيانات خاملة، بينما الحقيقة أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

لقد دخلت أوروبا العصر الحديث بعد أن مرت بتجربة داخلية عنيفة جدًا؛ حروب دينية، ومحاكم تفتيش، وصراع بين الكنيسة والدولة، وثورات اجتماعية، وتحولات فلسفية كبرى، ثم إعادة تنظيم شاملة للعنف، والاقتصاد، والمعرفة. هذه القرون صنعت لدى أوروبا قدرة استثنائية على بناء الدولة المركزية، وإدارة الجيوش، وتطوير الاستخبارات، والسيطرة على الموارد، وتوظيف العلم في خدمة الهيمنة. فالاستعمار لم يولد فجأة مع البارود، وإنما خرج من مختبر تاريخي طويل تعلمت فيه أوروبا كيف تنظم القوة وتحوّلها إلى مؤسسة.

وفي المقابل، كانت الحضارات التي واجهت أوروبا تعيش أزماتها الخاصة، لكن هذه الأزمات ما كانت دائمًا على الصورة التبسيطية التي يتخيلها بعض الخطاب المعاصر. فالهند مثلًا فقد ساعدت بعض التصورات الشعبية والدينية المنتشرة في أجزاء من البيئة الهندية التقليدية على خلق قابلية نفسية للانبهار

بالقوة والهيئات غير المألوفة والقدرة على العطاء أو السيطرة، بوصفها أحيانًا علامات على حضور روحي أو مرتبة كونية خاصة، مما ساهم في قبول المستعمر الغريب. ففكرة الأفتار، وتجليات القوى الإلهية في صور بشرية أو كونية متنوعة جعلت قطاعات من الوعي الشعبي أكثر استعدادًا لربط التفوق المادي أو الرمزي بنوع من الاصطفاء أو الطاقة العليا. غير أننا لا نختزل الهندوسية كلها في هذا الجانب وإلا كان تبسيطًا مخلًا، لأن الهندوسية عالم بالغ التعقيد والتنوع، يضم تيارات فلسفية وروحية واجتماعية متباينة، تتراوح بين الزهد التأملي العميق والرمزية الشعبية الكثيفة، فالهند حضارة شديدة التعقيد، وفيها تيارات فلسفية، وروحية، واجتماعية، متناقضة ومتعددة. غير أن بعض البنى الفكرية والاجتماعية السائدة فيها، مثل نظام الطبقات الصلب، والنزوع الروحي نحو الخلاص الفردي، والقبول الواسع بفكرة التراتبية الكونية، جعلت المجتمع أقل استعدادًا لبناء مقاومة سياسية موحدة في مواجهة آلة استعمارية مركزية ومنظمة.

لقد كان جزء كبير من الفكر الهندي التقليدي مشغولًا بأسئلة التحرر الداخلي، والانعتاق من دورة الألم والرغبة، وإصلاح النفس أكثر من انشغاله ببناء الدولة الصدامية أو الفلسفة الجيوسياسية. وهذا لا يعني ضعفًا حضاريًا

مطلقًا، وإنما اختلافًا في مركز الاهتمام الحضاري، لأن الحضارات لا تسير كلها في اتجاه واحد؛ فبعضها يركز على التوازن الروحي، وبعضها على الانسجام الاجتماعي، وبعضها على القوة الإمبراطورية. لكن حين تصطدم حضارة روحية متشظية داخليًا بقوة صناعية توسعية تمتلك خبرة هائلة في التنظيم العسكري والسياسي، فإن ميزان القوة يميل غالبًا إلى الطرف الأخير.

وقد استغل الاستعمار البريطاني الانقسامات الهندية بذكاء شديد؛ فقرأ البنية الاجتماعية للهند أفضل مما قرأتها بعض نخبها المحلية، ووظف التفاوتات الطبقية والطائفية لصالحه، وشجع الصراعات بين الجماعات المختلفة، ثم أعاد تقديم نفسه بوصفه قوة نظام واستقرار داخل فضاء شديد التعدد والتشظي. والاستعمار ما انتصر لمجرد أنه كان أقوى جسديًا أو أكثر شراسة، وإنما لأنه تعلم كيف يحوّل معرفة المجتمعات إلى أداة للهيمنة عليها. فالقوة الأوروبية تسللت أولاً إلى الآخر عبر الخرائط، والبعثات، والرحلات، ودراسات اللغات، والأديان، والعادات، والبنى الاجتماعية قبل دخولها بقوة السلاح، بل إن الاستشراق تحول في بعض تجلياته السياسية والاستعمارية، إلى عين ناعمة للإمبراطوريات الأوربية؛ تدرس الإنسان قبل إخضاعه، وتفكك المجتمع قبل السيطرة عليه، وتبحث عن شقوقه الداخلية قبل تحريك الجيوش

نحوه. فالجاسوس أحيانًا لم يكن يأتي دائمًا بزي الجندي، بل قد يأتي بصفة رحالة، أو مستكشف، أو باحث في الأديان، أو دارسٍ للعمران، والأنساب، والطبائع المحلية.

أما الصين فكانت حالتها مختلفة. الفلسفة الكونفوشيوسية ركزت طويلًا على الانسجام الاجتماعي، وضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحفظ التوازن الأخلاقي داخل الدولة. وقد منحت هذه الرؤية الصين قدرة كبيرة على الاستقرار الحضاري عبر قرون طويلة، لكنها لم تدفعها بالقدر نفسه نحو تطوير عقلية استعمارية توسعية مشابهة للنموذج الأوروبي الحديث. الصين كانت تنظر إلى نفسها باعتبارها مركزًا حضاريًا مكتفيًا بذاته أكثر من كونها مشروعًا كونيًا لإعادة تشكيل العالم بالقوة.

ومع ذلك، فإن تفسير ضعف الصين أمام الغرب بمجرد الهدوء الكونفوشيوسي سيكون اختزالًا أيضًا؛ فالصين واجهت في القرن التاسع عشر قوى أوروبية خرجت من الثورة الصناعية، وتمتلك تفوقًا بحريًا وتقنيًا هائلًا، إضافة إلى شبكات مالية وتجارية عالمية معقدة. حرب الأفيون مثلًا لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، وإنما كانت صدامًا بين نموذجين حضاريين مختلفين تمامًا في فهم الاقتصاد والقوة والعالم.

أما العالم الإسلامي، فقصته كانت أكثر إيلامًا؛ فقد امتلك تراثًا فلسفيًا وكلاميًا وعلميًا ثريًا، وكانت الفلسفة في طورها الأول جزءًا من مشروع حضاري عام، تتصل بالعلم والدولة ومجالس الخلفاء وحركة الترجمة ومؤسسات المعرفة. ثم أخذت، تحت وطأة الصراع معها وتضييق المجال الذي تتحرك فيه، تنحسر من مشروع عام إلى اشتغال أفراد ومدارس محدودة، فانقطع أثرها تدريجيًا عن الفعل الحضاري والسياسي. ولهذا دخل العالم الإسلامي العصر الحديث وفي حوزته تراث فكري ضخم، لكنه يفتقر إلى حضور فلسفي حي قادر على إعادة تشكيل الدولة والمجتمع وإنتاج القوة التاريخية. لقد تحول كثير من النشاط الفكري إلى شروح، وحواشٍ، واجترار للمتون، بينما كانت أوروبا تعيد بناء مفهوم الدولة، والعقد الاجتماعي، والسيادة، والاقتصاد الحديث. وفي اللحظة التي كانت فيها أوروبا تنتج (هوبز) و(لوك) و(روسو) و(مونتسكيو)، كانت أجزاء واسعة من العالم الإسلامي غارقة في أزماتها الداخلية، وصراعاتها السلطانية، وانفصال نخبها عن التحولات العالمية الكبرى.

وقد تجلت هذه الهشاشة الحضارية والسياسية لاحقًا في سلسلة من المعاهدات والامتيازات الدولية التي قيدت الدولة العثمانية وفتحت أبوابها تدريجيًا للنفوذ

الأوروبي، حتى غدت بعض الاتفاقيات، كترتيبات لندن المشؤومة، والامتيازات الأجنبية، والتدخلات المالية، والعسكرية، الأوروبية، بمثابة الصياغة القانونية لاختلال ميزان القوة بين أوروبا الصاعدة والعالم الإسلامي المتراجع. فالاستعمار بدأ حين فقدت الدولة قدرتها على حماية استقلال قرارها الاقتصادي، والسياسي، والحضاري.

ولهذا لم يكن سقوط العالم الإسلامي نتيجة انعدام الفلسفة بصورة مطلقة، وإنما نتيجة غياب الفلسفة السياسية، والاجتماعية، الفاعلة القادرة على ربط المعرفة بإدارة الدولة وبناء القوة. فالفراغ الفكري لا يبقى فارغًا؛ إذا لم تنتج الأمة رؤيتها للعالم جاء غيرها ليفرض رؤيته عليها.

ومن المهم أيضًا ألا نقع في الوهم المقابل؛ أي تحويل أوروبا إلى كائن شيطاني متفوق جوهريًا على بقية البشر. وأوروبا نفسها انتصرت لأنها مرت بسلسلة طويلة من التحولات القاسية التي دفعتها إلى تطوير أدوات السيطرة والتنظيم بصورة استثنائية. النار التي أحرقت المخالفين عقديًا أو المنشقين داخل أوروبا هي نفسها التي صهرت الدولة الحديثة، والآلة العسكرية، والعقلية البيروقراطية، والنظام الاستعماري العالمي لاحقًا.

ولعل أحد أعمق الفروق الحضارية بين التجربة الأوروبية الحديثة وبعض التقاليد الشرقية يكمن في الجهة التي وُجهت إليها الطاقة الوجودية للإنسان. ففي حين انشغلت تيارات واسعة من الفكر الهندي بسؤال الخلاص الداخلي والانعتاق من شقاء الذات، وركزت أجزاء من الحكمة الصينية على بناء الانسجام الأخلاقي والاجتماعي، اتجه العقل الأوروبي الحديث تدريجيًا نحو معركة أخرى وهي معركة السيطرة على الطبيعة نفسها.

لقد خرج الإنسان الأوروبي من قرون طويلة عاش فيها تحت قسوة المناخ، والأوبئة، والمجاعات، والاضطراب، فبدأ يرى أن تحرره الحقيقي لا يتحقق عبر التكيف مع العالم بقدر ما يتحقق عبر إخضاع العالم لإرادته، فتشكلت الرؤية الأداتية الحديثة التي ربطت المعرفة بالقوة، والعلم بالسيطرة، والتقدم بالقدرة على إعادة تشكيل الطبيعة، والإنسان، والمجتمع.

وفي خضم هذا الاندفاع الهائل نحو السيطرة التقنية والمادية، تراجع أحيانًا سؤال الإنسان الداخلي وسؤال الآخر الإنساني أمام هاجس إخضاع العالم الخارجي وتنظيمه واستثماره. ولهذا لم يُنظر إلى كثير من الشعوب المستعمَرة كذوات حضارية متكافئة، وإنما كجزءٍ من المجال الذي ينبغي السيطرة عليه، وإعادة تشكيله، وفق النموذج الأوروبي الحديث.

بمعنى آخر، فإن أوروبا تعلمت داخل حروبها الداخلية كيف تبني القمع كنظام، ثم تعلمت لاحقًا كيف تقيد هذا القمع بقوانين ومؤسسات بعد أن كاد يلتهمها من الداخل. ولهذا فإن الحداثة الأوروبية نفسها تحمل تناقضًا عجيبًا؛ فهي ابنة العنف والتمرد عليه في الوقت نفسه.

أحرى بالإنسان المعاصر أن يفهم أن الاستعمار لم يكن مجرد حادثة عسكرية، وإنما كان نتيجة اختلال هائل في توازنات التاريخ، والحضارة، والمعرفة، والتنظيم، فالشعوب تسقط قبل أي شيء بسبب الطريقة التي تتفاعل بها أزماتها الداخلية مع القوى الخارجية الصاعدة، قبل عامل ضعفها، وقبل عامل قوة خصومها.

لقد أظهرت القرون الأخيرة أن الفضيلة المجردة لا تكفي لصناعة التاريخ؛ فحركة الحضارات تتصل بقدرتها على تحويل أفكارها ومؤسساتها ورؤيتها للعالم إلى قوة فاعلة في الواقع. فالأمم التي تعجز عن إنتاج أدوات الفعل والتنظيم والمعرفة تظل معرضة لأن تُدار من الخارج، مهما امتلكت من عمق روحي أو ثراء فكري.

٥